الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

23 **صفر** 1440 –1 **نوفمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يناقش «النقل المدرسي» لإيقاف حوادث الطلبة والمعلمات.. الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 أكتوبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4609856

الرياض – نجود سجدي |منذ 13ساعة في 31 أكتوبر 2018 -اخر تحديث في 31أكتوبر 2018 / 17:11
على رغم كل التصريحات والقرارات والخطط حول سلامة النقل المدرسي، إلا أن الحوادث تواصلت مختطفة ضحايا من الطلاب والطالبات في حافلات المدارس إضافة إلى المعلمات اللواتي يعملن في المناطق النائية، ما دعا عضوا مجلس الشورى الدكتورة حنان الاحمدي والدكتور محمد النقادي، إلى طرح مشروع «نظام النقل المدرسي»، لمناقشته تحت قبة المجلس الأسبوع المقبل.

ويهدف المشروع المقترح إلى تعزيز سلامة الطلاب والمعلمات أثناء نقلهم من وإلى المدرسة، وقد نوقش مسبقاً على خلفية حوادث مشابهة راح ضحيتها طلبة، ما دفع الاحمدي لطرح هذا المشروع، مؤكد «الحاجة الماسة لإيجاد نظام يتضمن اشتراطات على السائقين والمركبات واشتراطات أخرى لعمليات الإركاب والتنزيل» بحسب قولها.

وتضمن النظام الاشتراطات على السائقين، ومنها اجتياز الفحوص الطبية وإجراء اختبارات مهنية أخرى، بحيث لا يكفيه حمل رخصة القيادة فحسب، ويتميز النظام بأنه يغطي جميع أنماط المدارس وجميع المستفيدين، سواءً الطلاب في المدارس الحكومية أو الأهلية أو العالمية، من خلال تحديد نماذج للحافلات وفق اشتراطات السلامة التي لوحظ أنها غير مطبقة حالياً في كثير من حافلات النقل الخاصة. واشترط النظام وجود مرافق أو مرافقة في الحافلات، خصوصا للطلاب الذين تقل أعمارهم عن 12 عاماً، الأمر الذي لا يُعد مُلزماً حالياً لدى مشغلي النقل المدرسي.

وركزت مواد النظام على سلامة نقل الطلبة وتشكيل لجنة دائمة في كل منطقة إدارية تكون مهمتها تنسيق القضايا المتعلقة في النقل المدرسي، فيما تحدد هذه اللجنة بالتنسيق مع إدارة المرور والبلدية مسارات الحافلات على الطرق ووضع اللوحات الإرشادية الخاصة في النقل المدرسي، وجميع الاشتراطات اللازمة للنقل المدرسي الآمن، فيما تتابع هذه اللجنة وبالتنسيق مع إدارة المرور رصد وضبط الحافلات والسائقين المخالفين ومراقبة التزام الأنظمة.

وأسند النظام لهيئة النقل العام مهمة تطوير وتحديث التشريعات الخاصة في النقل ومتابعة تنفيذها، بينما تختص وزارة التعليم بأعمال التنظيم والإشراف للنقل المدرسي. وألزم المشروع المدارس كافة توفير خدمة النقل المدرسي لطلبتها ومعلماتها، سواءً أكان ذلك من خلال التشغيل الذاتي أو بالاستعانة في مشغل خارجي.

وبحسب المواد المقترحة لا يجوز مزاولة نشاط النقل المدرسي ما لم تحصل المنشأة والمشغلين على تصريح واعتماد من هيئة النقل، وأيضاً لا يجوز لأي مشغل توظيف أو الاستعانة في شخص للعمل سائق حافلة مدرسية ما لم يكن حاصلاً على تصريح مزاولة من وزارة التعليم.

وشدد نظام النقل المدرسي على التزام نقل ذوي الاحتياجات الخاصة من الفئات المستهدفة في هذا النظام، وتوفير التجهيزات والمواصفات اللازمة لسلامتهم وراحتهم.

تربويان يطالبان بـ«حلول صارمة» لوقف حالات الموت

دعت المعلمة مشرفة النشاط مها المرشودي، وكلاء المدارس إلى ضرورة وضع حد »للمآسي المتكررة وحالات الموت المفاجئ لأطفال يودعون أسرهم صباحا طلبا للعلم، فيخرجون من ذمة الأهل إلى ذمة المدرسة التي يحدث في محيطها الخلل«، مشددة على ضرورة إيجاد «حلول صارمة لوقف حالات الموت، بوجود سائقين مدربين على الأمن والسلامة للأطفال قبل التحاقهم في وظيفتهم.«

واقترحت المرشودي إيجاد مشرفات لحافلات الإناث، وكذلك مشرفين في حافلات الطلاب الذكور، لضمان سلامة الطلبة حتى وصولهم إلى المدارس وخروجهم منها. وطالبت بعدم انتظار الوزارة «بل يجب أن يتحرك كل وكيل وينظر في حال وسائل النقل الخاصة في المدرسة ويحاول حلها.«

3

وذكرت أن وجود مشرفات في الحافلات المدرسية في قطاع التعليم الحكومي في مدارس البنات كان إلزامياً، «إلاّ أنه نظراً للكلفة الزائدة في تخصيص موازنة لرواتب المشرفات؛ تم الاستغناء عنهن». وشددت على ضرورة أن تتخذ وزارة التعليم خطوة في التواصل مع جميع سائقي الحافلات بحيث يتم توقيعهم على تعليمات السلامة للحافلة، التي تتضمن ترقب الطلاب والطالبات، والتشديد على مسؤولية المراقبين والمراقبات في المدارس من خلال تتبع حالات الغياب.
من جانبه، قال المستشار التربوي عبدالرحمن العامري إن «مجلس الشورى بحاجة إلى تسريع آلية العمل في دراسة قرارات ذات أهمية تتعلق في سلامة، بل حياة أغلى ثروة وطنية هي المستقبل المأمول والذي نعمل الآن ونخطط من أجله.«
وأقترح العامري على الوزارة في حال تحصيل رسوم نقل مدرسي «أن تكون رمزية، وليس لتغطية كلف التشغيل والصيانة، أو حتى جزء منها، إضافة إلى الارتقاء في مستوى الخدمة المقدمة، والتركيز على تعزيز جانب التربية والرقابة، حتى لا يصبح النقل مكاناً لممارسة التنمر أو اكتساب سلوكيات خاطئة، بسبب غياب الرقابة المدرسية.« وأضاف «تعاني وزارة التعليم من حجم مشاريعها الكبيرة، والتي تتنوع بين تطوير المناهج، وبناء المدارس وصيانتها، وتدريب الكوادر، إضافة إلى السعي للتوافق والاندماج مع الخطط والبرامج الاقتصادية الطموحة للدولة، وكل ذلك يحتاج إلى دعم مالي تديره الوزارة وجهات تنفيذ تشرف على عملها، وتقيم مخرجات، وهنا تكمن الفائدة من وجود القطاع الخاص باعتباره شريكاً استراتيجياً مهماً، إلا أن عامل الجودة في المخرجات والتنافسية السعرية، وكذلك الخبرة والتخصص تشكل أكبر المعوقات، ولذلك تسعى الوزارة للحصول على قرارات وموافقات أو تشريعات من أجل تنفيذ برامجها ذات الكلف الكبيرة»، مؤكداً أن وسائل النقل المدرسي تحتاج إلى «تطوير وإعداد برنامج يستفيد بشكل فعال من الكوادر الإدارية التي تعمل في المدارس.«

الحياة AL HAYAT

«العدل" تحدد آلية رفع الدعاوى في المحاكم العمالية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4609846

لرياض – «الحياة» | منذ 12 ساعة في 31 أكتوبر 2018 - اخر تحديث في 1 نوفمبر 2018 / 01:47
أعلنت وزارة العدل اليوم (الأربعاء)، عن آلية رفع الدعاوى في المحاكم العمالية، مصنفة تلك الآلية إلى ثلاثة أقسام، أولها الدعاوى العمالية الخاضعة لنظام العمل، ودعاوى العمالة المنزلية ومن في حكمهم، وأخيراً الدعاوى المتعلقة في شكاوى أصحاب العمل والعمال ضد القرارات الصادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض.
وقالت الوزارة في بيان، إن الدعاوى العمالية الخاضعة لنظام العمل تمر في خطوتين، الأولى تقديم طلب من العامل أو صاحب العمل لمكتب العمل المختص مكاناً بإجراء التسوية الودية في شأن المنازعة العمالية وفقاً لما نصت عليه التوجيهات الصادرة بذلك من مجلس الوزراء، وتكون الفترة الزمنية المعطاة للصلح 21 يوماً، مفيدة بأنه بعد انقضاء المدة المحددة نظاماً ولم يتم الصلح؛ يرفع مكتب العمل المختص مكاناً المنازعة للمحاكم العمالية إلكترونياً، لتأخذ الدعوى مجراها القضائي.
وأوضحت أن دعاوى العمالة المنزلية ومن في حكمهم تمر كذلك في خطوتين، أولاهما رفع المنازعة من العامل أو صاحب العمل لدى لجنة الفصل في خلافات العمالة المنزلية ومن في حكمهم. وحددت الأنظمة مدة خمسة أيام للصلح، وإن لم تنته صلحاً، يكون أمام اللجنة 10 أيام لإصدار قرارها في النزاع، مشيرة إلى أن دعاوى العمالة المنزلية وفي حال لم تنته لدى اللجنة المختصة تستقبل المحكمة العمالية تظلماً ممن صدر القرار ضده، بتقديم طلب الاعتراض على قرار اللجنة للمحاكم العمالية إلكترونياً، لتأخذ الدعوى مجراها القضائي.
وفيما يتعلق في شكاوى أصحاب العمل والعمال ضد القرارات الصادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض، بينت الوزارة أن هذه النزاعات تمر في ثلاث مراحل، تتمثل الأولى بتقديم الطلب من العامل أو صاحب العمل لدى الجهاز المختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتتمثل الثانية في الاعتراض

على القرار الصادر لدى الجهة المختصة في المؤسسة، ثم تدخل المنازعة مرحلة التظلم من عدم قبول الاعتراض المقدم للمؤسسة لدى المحاكم العمالية برفع الدعوى لدى المحكمة إلكترونياً.
وأشارت الوزارة إلى أن المحاكم العمالية تستقبل الاعتراض على القرارات الصادرة من لجان العمالة المنزلية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية داخل المحاكم، تمهيداً لإطلاق البوابة الإلكترونية المخصصة للنزاعات العمالية.
المحكمة العمالية في الرياض التي افتتحت قبل أيام. (حساب وزارة العدل - تويتر)

المتداول على مواقع التواصل الاجتماعي لمعلم يعتدي على أحد الطلاب بالضرب المبرح

أمير عسير يُوجه بشكل عاجل بالتحقيق في مقطع إحدى المدارس الخاصة بأبها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 نوفمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1714721

أبها - سلطان الأحمري
وجه أمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز إدارة التعليم في المنطقة بالتحقيق السريع والعاجل في صحة المقطع المتداول على مواقع التواصل الاجتماعي لمعلم يعتدي على أحد الطلاب بإحدى المدارس الخاصة بمدينة أبها ، ورفع نتائج التحقيق لإمارة المنطقة تمهيدا لاتخاذ الإجراء المناسب.
وقال المشرف العام على الشؤون الإعلامية بمنطقة عسير المتحدث الرسمي لإمارة المنطقة سعد آل ثابت ، أن توجيه أمير منطقة عسير يهدف إلى إيضاح الحقائق ومعالجة الخلل وردع المتجاوز والحد من هذه الممارسات المخالفة لأنظمة وقوانين التعليم.
وأضاف آل ثابت ، أن إمارة منطقة عسير وحرصا منها على إيصال العملية التربوية والتعليمية للمستفيدين بالطرق الهادفة والمحفزة دون تجاوزات وحفاظا على سلامة الطلاب ، ترفض مثل هذه الممارسات في المدارس سواء الحكومية أو الخاصة ، وتدعو إدارة تعليم منطقة عسير للقيام بدورها التوعوي والرقابي لإيقاف مثل هذه التصرفات الفردية التي تخالف الأنظمة والقوانين وتسيء لمكانة المعلم وسمعة المدارس.

«هدف" يدعم تكاليف حضانة الأطفال للسعودية العاملة لمدة أربع سنوات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 نوفمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1714395

الرياض - محمد الحيدر
يدعم صندوق تنمية الموارد البشرية)هدف(، تكاليف حضانة الأطفال للمرأة السعودية العاملة في سوق العمل لمدة أربع سنوات للمستفيدة الواحدة، وذلك لحضانة طفلين كحد أقصى حتى بلوغهما عمر ست سنوات، وذلك للإسهام في تمكين المرأة في سوق العمل والاستقرار فيه ويمكن للمرأة العاملة السعودية الالتحاق والتسجيل في البرنامج من خلال زيارة المواقع الإلكتروني على الرابطwww.qurrah.sa :
وقد أجرى "هدف"، تعديلاً على شروط الالتحاق وآلية الدعم، في برنامج دعم مراكز حضانة الأطفال للمرأة العاملة (قرة)، وذلك في إطار مبادرات منظومة العمل والتنمية الاجتماعية لرفع نسبة مشاركة المرأة العاملة في سوق العمل، إذ يغطي البرنامج جميع مناطق المملكة وذلك حسب المراكز المرخصة في كل منطقة. ووفقاً للتعديل الذي أجراه "هدف" على البرنامج، فإن الصندوق يساهم بتغطية جزء من تكلفة ضيافات الأطفال على النحو التالي: السنة الأولى: يساهم الصندوق بتغطية 800 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد، والسنة الثانية: يساهم الصندوق بتغطية 600 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد، والسنة الثالثة: يساهم الصندوق بتغطية 500 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد، والسنة الرابعة: يساهم الصندوق بتغطية 400 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد.
ويعد برنامج دعم مراكز ضيافة الأطفال للمرأة العاملة "قرة" مبادرة من صندوق تنمية الموارد البشرية، لدعم الكوادر النسائية الوطنية في سوق العمل والاستقرار فيه، عبر تسجيل أطفالهن في خدمة ضيافة الأطفال المرخصة.
ويهدف برنامج دعم مراكز ضيافة الأطفال للمرأة العاملة "قرة" إلى زيادة نسبة النساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص، والمساهمة في استقرار النساء السعوديات في وظائفهن، وخلق حلول مبسطة للأمهات السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة وخدمات قطاع ضيافة الأطفال.

تجديد هوية زوجة المواطن 4 سنوات عبر مراجعة الجوازات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 نوفمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/596405

المدينة – جدة
أكدت إدارة الجوازات إمكانية تجديد هوية زوجة المواطن لمدة سنتين عبر منصة أبشر، و4 سنوات بمراجعة الإدارة، مشيرة إلى أن الرسوم 500 ريال للسنة الواحدة. وأشارت إلى أن رسوم تأشيرات السفر الملغاة لا تسترد، موضحة أن صلاحية تأشيرة الخروج النهائي 60 يومًا من تاريخ الإصدار، وينبغي المغادرة خلالها دون الرجوع إلى صلاحية هوية مقيم. ولفتت إلى إلغاء جواز السفر حال التأخر عن استلامه لمدة 90 يومًا، مع عدم استرداد الرسوم، مشيرة إلى أن

التعليمات تسمح بتجديد هوية مقيم قبل انتهائها بثلاثة شهور، فيما تطبق غرامة التأخير بعد 3 أيام من انتهاء الإقامة، وأكدت الإدارة أن تمديد تأشيرة الخروج والعودة ليس من اختصاصها.

«العدل»: 21 يوما لتسوية نزاعات «نظام العمل» و5 أيام لـ «العمالة المنزلية»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 أكتوبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1682575

«عكاظ» (الرياض @okaz_online)
حددت وزارة العدل آلية رفع الدعاوى العمالية في المحاكم العمالية، سواء القسم الأول المتمثل في الدعاوى الخاضعة لنظام العمل أو القسم الثاني المتمثل في دعاوى العمالة المنزلية ومن في حكمهم، بأن تسبقها فرصة التسوية الودية في مكاتب العمل المختصة مكانا، لحل النزاعات، وفي حال عدم التوصل إلى صلح يتم التقاضي في المحاكم العمالية.
وأوضحت الوزارة المدة الزمنية المحددة لفترة الصلح والتسوية الودية لكل صنف من الدعاوى، وقالت «بالنسبة للدعاوى العمالية الخاضعة لنظام العمل، فإنه بعد تقديم الطلب إلى مكتب العمل المختص، وفقا لما نصت عليه توجيهات مجلس الوزراء، فإن الفترة الزمنية للصلح 21 يوما، وفي حال تعذر التسوية صلحا، يتم رفع المنازعة إلكترونيا من قبل مكتب العمل، للمحاكم العمالية لتأخذ الدعوى مجراها القضائي.»
وأضافت «بالنسبة لدعاوى العمالة المنزلية ومن في حكمهم، يتم اللجوء للجنة الفصل، على أن تكون هناك 5 أيام للصلح، وإن لم يتم التوصل للصلح، يكون أمام اللجنة 10أيام لإصدار قرارها في النزاع، وفي حال التظلم من القرار يمكن تقديم طلب الاعتراض عليه إلكترونيا للمحاكم العمالية لتأخذ الدعوى مجراها القضائي.«
وبينت وزارة العدل أن القسم الثالث من الدعاوى يشمل المتعلقة بشكاوى أصحاب العمل والعمال ضد القرارات الصادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض .وقالت تمر هذه النزاعات بثلاث خطوات، إذ يتم تقديم طلب للجهاز المختص بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي تصدر قرارها، وفي حال الاعتراض عليه، يتم التظلم لديها، وفي حال عدم قبول الاعتراض، يتم اللجوء للمحاكم العمالية برفع الدعاوى إلكترونيا.
وأشارت الوزارة إلى أنه يتم حاليا استقبال طلبات الاعتراض على قرارات لجان العمالة المنزلية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية داخل المحاكم تمهيداً لإطلاق البوابة الإلكترونية المخصصة للنزاعات العمالية.

فرص العمل لا تنتهي والمرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 نوفمبر 2018م *
http://www.alriyadh.com/1714692

راشد بن محمد الفوزان

المتتبع لسوق العمل بالمملكة يلحظ أن فرص العمل بها لا تتوقف أو يمكن حصرها وهذه حقيقة، لأسباب الوضع الاقتصادي الذي يحقق نمواً وإن كان لم يصل للمستويات العالية والمرتفعة، والأهم هنا تغير سوق العمل الوطني، فقد أصبحت الفرص تتزايد بتزايد الحد من التستر وتقليص المخالفين.

وزارة العدل أعلنت عن تعيين ما يقارب 190 موظفة سعودية، وهذا تغير كبير ومهم بمشاركة المرأة العمل بما يتناسب وطبيعة العمل للمرأة في العدل، وسبقتها وزارات أخرى سواء الخارجية أو الداخلية أو العمل وغيرها، هذا التغير المهم بسوق العمل «الحكومي» وأيضاً مشاركتها الكبيرة بسوق العمل بالقطاع الخاص يعني أن هناك إشراكاً وعمل توازن بسوق العمل، فحين نقارن نسب النساء بالعمل بالحكومة لعدد الذكور نجد الفوارق شاسعة، وينطبق أيضاً ذلك على المرأة في القطاع الخاص، فمشاركتها تظل ضعيفة لا تصل لمستويات 20 % تقريباً من حجم القوى العاملة، وحين ننظر لمعدل البطالة بالمملكة نجد حصة الأسد هي للمرأة بنسبة تصل 33 % تقريباً والذكور لا يصل لمستويات 7 %، وهذه حالة خاصة بالفارق الشاسع بين الجنسين.

أعتقد الحل لن يأتي من الوظيفة الحكومية فقط، بل يأتي من القطاع الخاص الذي عليه العبء الأكبر في خلق فرص العمل و»السماح» لها بالعمل بنطاق أوسع في منافذ البيع مثلاً وهي ذات الحصة الأعلى في طلب الوظائف، وكذلك الوظائف الوسطى المهمة، والتي يمكن لها أن تأتي مع مرور الوقت وكسب الخبرة سنجد قوى عاملة متوازنة تستطيع قيادة العمل في القطاع الخاص، وأعتقد أننا نحتاج أمرين هنا هو فتح فرص العمل وإعطاء الفرص والتدريب والتأهيل المستمر، مما سيوجد فرص عمل أكبر ومساحة أكبر للسيدات في العمل، ويجب أن يفتح لهن مسارات عمل ما زالت ممنوعة تقريباً، كبيع سلع رجالية أو نفترض أن الرجل هو من يقوم بها فقط، مثال ذلك معارض السيارات، أسواق المواد الغذائية، التطوير العقاري، الملابس الرجالية كالأقمشة وغيرها، مع أهمية الإدارة أيضاً أن يقوم بها نساء، ووفق ضوابط وشروط تحمي المرأة في هذه البيئات للعمل، والأهم هنا أيضاً فتح مجال آخر لعمل المرأة وهو «العمل الحر» أيضاً تجارتها الخاصة، بمعنى تقديم الدعم المالي «كرأس مال» مع أهمية تأهيل وتدريب ومتابعة لذلك وليس تقديم رأس مال حر بلا تتبع أو دراسة عميقة له، علينا إشراك المرأة في العمل بنطاق أوسع لحل بطالة المرأة وهي قوة عمل أثبتت كفاءتها والتزامها بسوق العمل بالقطاع الخاص، وبفوارق كبيرة عن الرجل الباحث عن العمل، وأتمنى لوزارة العمل عمل بحث ودراسة نسبة دوران العمل بين الرجل والمرأة، والتي أعتقد بنسبة كبيرة ستكون لصالح المرأة كأقل دوران عمل وعزمها وإصرارها بالعمل والتمسك به أكبر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

طرق جديدة لقياس الفقر .. والرؤية المستقبلية 1 من 2

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 نوفمبر 2018م
http://www.aleqt.com/2018/10/31/article_1480481.html

فرانسيسكو فيريرا

تكشف الجهود الرامية إلى إنهاء الفقر المدقع عن ازدواجية متنامية. فمن ناحية، يواصل الفقر المدقع تشبثه بعناد في مناطق معينة من العالم، بينما أصبح في مناطق أخرى ضئيلا للغاية إن لم يكن قد تلاشى. يعيش أقل من 3 في المائة من السكان في نحو نصف بلدان العالم على أقل من 1.9 دولار في اليوم، لكن هذا لا يعني أن النضال من أجل استئصال الفقر قد انتهى في هذه البلدان.

وإدراكا لهذا التباين، يوسع تقرير البنك الدولي "الفقر والرخاء المشترك 2018.. تجميع أجزاء اللغز" فهمنا للفقر، فهو يطرح أدوات وإجراءات جديدة ستساعد البلدان المعنية على تحسين استهداف الفقراء، وتنفيذ السياسات المناسبة لبناء رأس المال البشري، والارتقاء بمستويات المعيشة.

في الفترة بين عامي 1990 و2015، خرج أكثر من مليار شخص من هوة الفقر المدقع، وأصبح معدل الفقر العالمي الآن عند أقل مستوياته المسجلة في التاريخ. وفي عام 1990، كان ما يقرب من 36 في المائة من سكان العالم يعيشون على أقل من 1.9 دولار في اليوم، بيد أن هذا العدد تقلص إلى 10 في المائة بحلول عام 2015. وتظهر التوقعات الأولية لعام 2018 أن الفقر المدقع في العالم تقلص أكثر إلى 8.6 في المائة، متجاوزا بعامين الهدف المرحلي المحدد عند 9 في المائة بحلول عام 2020.

يعود كثير من هذا الانخفاض إلى النمو المذهل في آسيا، ولا سيما الصين والهند. ورغم استمرار تراجع الفقر العالمي، هناك علامات مزعجة تنجلي مع انخفاض وتيرة التراجع. إذا استمر هذا الاتجاه، فقد يهدد هدف إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030.

هذا لأن الفقر بات أكثر تمترسا في جيوب معينة من العالم، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء والبلدان المتأثرة بالصراعات. فالعدد الإجمالي للفقراء في إفريقيا جنوب الصحراء في تزايد مطرد. ففي عام 2015، كان عدد من يعيشون في فقر مدقع في تلك المنطقة يزيد على إجمالي عددهم في العالم كله. وتتنبأ التوقعات أنه بحلول عام 2030، يتوقع أن ما يقرب من تسعة من بين كل عشرة أشخاص فقراء سيعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسيبقى الفقر في خانة الرقمين.

ومن جهتها، علقت كارولينا سانشيز بارامو، المدير الأول لقطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف في البنك الدولي، "على قدر ما تثيره قصة تخفيض معدلات الفقر من إعجاب، فإننا لا نستطيع أن نركن إلى أمجاد الماضي. التوقعات الحالية ترسم صورة قاتمة للغاية، لكنها واقعية لاحتمال إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030. وهذا يعني أننا في حاجة إلى تجديد تركيزنا على إفريقيا، ولن يكفي بذل الجهد المعتاد لتوصيلنا إلى هدفنا. نحتاج إلى الاستثمار في البشر، والتأكد من شمول النمو، مع التركيز الأكبر على زيادة القدرة الإنتاجية للفقراء."

مستويات أعلى لعالم متنامٍ

إضافة إلى خط الفقر العالمي، الذي يقف عند 1.9 دولار، يضع البنك الدولي تقاريره الآن على أساس أن خط الفقر يراوح بين 3.2 و5.5 دولار في اليوم. هذه الخطوط المطابقة لخطوط الفقر الوطنية لدى البلدان منخفضة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل على الترتيب، تستهدف إكمال خط الفقر العالمي الذي يقف عند 1.9 دولار، وليس استبداله. وتشير البيانات إلى أن المكاسب السريعة التي يتم إحرازها ضد الفقر المدقع لم تضاهِها بعد أعداد من يعيشون في هذه المستويات الأعلى من الدخل. في عام 2015، كان ما يزيد على ربع سكان العالم يعيشون على 3.2 دولار في اليوم، ونحو نصف سكان العالم ما زالوا يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم... يتبع.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 نوفمبر 2018م

http://www.alriyadh.com/1714662

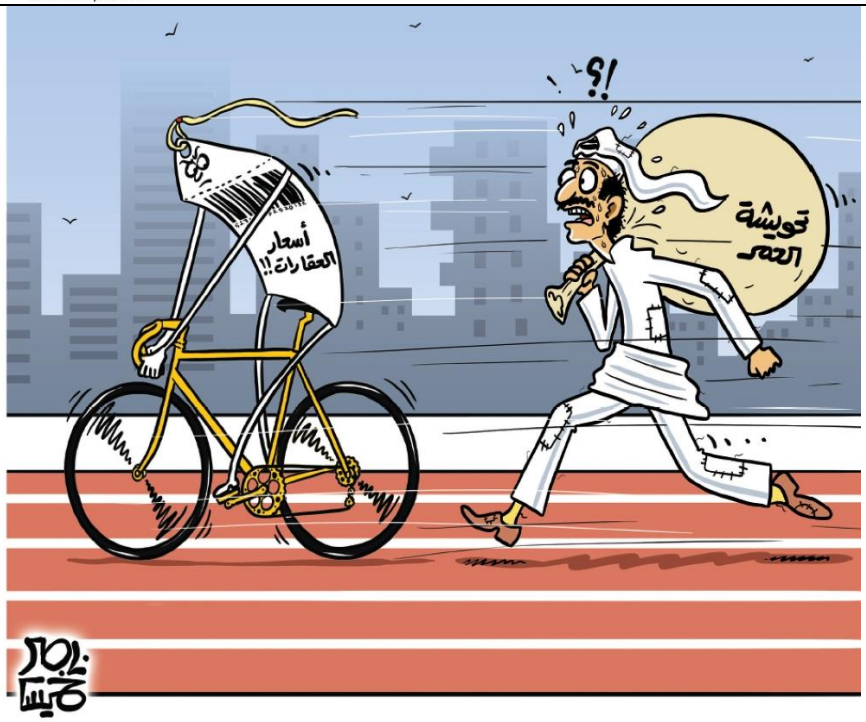

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1440هـ - 1 نوفمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4609969